Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 07/العدد: 02
(ديسمبر 2023) ص: 06-24

إثيوبيا في ميزان القوة الإفريقي: بين التحديات الأمنية ومكاسب سدّ النهضة

Ethiopia in the African balance of power: between security challenges and the gains of the Renaissance Dam

أسماء بن مشيرح[*1]

Asma Benmechirah[*1]

[1] **جامعة مولود معمري، تيزي وزو (الجزائر)، asma.benmechirah@ummto.dz**

تاريخ الإرسال: 2022/09/17 تاريخ القبول: 2023/09/25 تاريخ النشر: 2024/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الإثيوبية، اتجاه النزاع حول سد النهضة، وكيفية الاستفادة منه في التنمية الاقتصادية، في ظل التوترات الأمنية الداخلية والاقليمية.

توصلت الدراسة إلى أن قدرة إثيوبيا على الخروج من أزمة سدّ النهضة بمكاسب واقعية، مرتبط بكيفية إدارتها للنزاعات الداخلية والإقليمية، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا، ميزان القوة، إفريقيا، التحديات الأمنية، سد النهضة.

Abstract

This study aims to analyze the Ethiopian policy, towards the conflict over the Renaissance dam and how to benefit from it in economic development. , in light of domestic and regional security tensions.

The study concluded that Ethiopia's ability to emerge from the Renaissance Dam crisis with realistic gains is linked to how it manages internal and regional conflicts and achieves security and political stability.

Keywords: Ethiopia; Balance of power; Africa; security challenges; Renaissance dam.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

أصبح لإثيوبيا دور مهم في التفاعلات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث بدأت نقلة كبيرة في الإصلاح الاقتصادي والسياسي مع مجيء رئيس الوزراء أبي أحمد عام 2018م، والذي رفع تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة من أجل التحديث الاقتصادي والاستقرار السياسي. لكن الموقع الجغرافي لإثيوبيا فرض عليها قوسا من التوترات الأمنية الخارجية، مع استمرار نزاعاتها مع دول الجوار كالصومال وارتريا والسودان، إضافة إلى انتقال التهديدات الأمنية منها. فرض هذا الواقع الجيوبوليتيكي على إثيوبيا، ضرورة تحديد استراتيجية تبدأ من الداخل لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وبدأ ذلك باستغلال موقعها كدولة منبع لنهر النيل، في اتخاذ سياسات مائية لإنتاج الطاقة، كان أهمها بناء سد النهضة، الذي أصبح أهم قضية أمن مائي في القارة الإفريقية.

انطلاقا من هذا ترتبط إشكالية الدراسة بـــــالسؤال التالي: "ما مدى قدرة إثيوبيا على لعب دور مهم في توازنات القوة الإفريقية، والموازنة بين مكاسب سد النهضة التنموية وتحديات الاستقرار السياسي والأمني داخليا وإقليميا." وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية: "كلما تمكّنت إثيوبيا من تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ومواجهة التحديات الأمنية الاقليمية، كلما أدى ذلك إلى تركيز جهودها على تحقيق مكاسب تنموية من سد النهضة".

لاختبار هذه الفرضيات نستخدم مقاربة منهجية مكونة من المنهج الوصفي الذي يمكّن من تحليل وسرد الوقائع التاريخية لأزمة سدّ النهضة، والتحولات السياسية الداخلية، إضافة إلى منهج دراسة الحالة، الذي نستفيد منه في تحليل حالة سد النهضة. وتهدف الدراسة إلى تحليل الدور الإقليمي لإثيوبيا في ظل البيئة الأمنية الإقليمية والمكاسب التنموية

من السد، وفرص القيادة الإقليمية لإثيوبيا في ظل المستجدات الأخيرة في القرن الافريقي والساحل.

2.السياسة الإثيوبية: التحرك في قوس التوترات السياسية داخليا وإقليميا

تعد إثيوبيا أول الدول الافريقية التي تنال استقلالها، فبعد خروج إيطاليا والفاشيين، بدأت مسيرة النهوض الاقتصادي، لكن ذلك توقف مع موجة الجوع ننتصف الثمانينات، تلاه استقلال اريتريا عنها عام 1993م، وتصاعد التوترات الحدودية بينهما إلى غاية مجيء أبي أحمد عام 2018م، حيث تم إعلان انهاء الحرب بين الجارتين اثيوبيا واريتريا.

1.2 محددات القوة الإثيوبية

1.1.2 المحددات الجغرافية:

تقع إثيوبيا في القرن الإفريقي، تتشارك حدودها مع كل من ارتريا السودان، جنوب السودان الصومال، أرض الصومال جيبوتي، وكينيا. يعتبر هذا الموقع الجغرافي متغيرا مهما في السياسة الاثيوبية، حيث ورغم أنها لا تملك واجهة بحرية، لكن تواجدها بالقرن الإفريقي الذي يعد منطقة تنافس دولي، مطلا على خليج عدن والبحر الأحمر ممرُ التجارة الدولية، يعطي لسياستها الإقليمية أبعادا استراتيجية كبيرة. وتبلغ مساحة اثيوبيا 1.136.259 كلم 2، تمثل منها نسبة 33.60%أراضي زراعية،[1] كما تتوفر على مصادر مائية، أهمها بحيرة تانا التي ينبع منها النيل الأزرق. توضح الخريطة التالية الموقع الجغرافي لإثيوبيا:

الخريطة 01: الموقع الجغرافي لإثيوبيا

المصدر: محمد ناصر السعيد، تطور العلاقات البينية في القرن الإفريقي: أي مستقبل ينتظر الإقليم، قراءات افريقية، (2018/10/21)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3THITmL، (2022/09/05).

2.1.2 المحددات الديموغرافية:

تؤثر العوامل الديموغرافية في توجيه السياسة الإثيوبية، حيث تعد إثيوبيا ثاني أكبر الدول الافريقية من حيث عدد السكان، بتعداد 123 مليون نسمة عام 2022م، ومن المتوقع أن يصل إلى 150 مليون نسمة مع عام 2030م، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[2] وحسب مؤشر تحول برتلسمان Bertelsmann Transformation Index، لقياس مؤشرات الديموقراطية والتنمية الاقتصادية، هناك ثلاث عرقيات كبرى في اثيوبيا عرقية الأورومو بنسبة 34%، والأمهرة بنسبة 27%، والتيغراي بنسبة 6% من السكان.[3] وكان التحدي في التسعينات هو بناء دولة موحدة متعددة الإثنيات–unitary multiethnic state.[4]

3.1.2 المحددات الاقتصادية:

أما المحددات الاقتصادية فقد عرفت إثيوبيا فترة من النمو الاقتصادي قبل جائحة كوفيد 19، جعلتها الاقتصاد الأسرع نموا في افريقيا بمعدل 9.1% خلال العقد الذي سبق 2020م.[5] لكن اقتصادها تباطأ من 6.1% عام 2020م إلى 5.6% في عام 2021م،

وهذا بسبب تبعات الجائحة والنزاعات العرقية الداخلية، كما ارتفع التضخم الى 26.7% عام 2021م، نتيجة انخفاض سلاسل التوريد، لكن السياسات الحكومية بإعادة ترتيب النفقات، وتزايد الإيرادات الضريبية خفّضت من العجز في الميزانية.[6] ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.7% مع حلول عام 2023م، مع تزايد الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.[7] حيث خصصت الحكومة ميزانية 787 مليار دولار لعام 2023(11% من الناتج الإجمالي)،[8] وهو ما يسمح بزيادة فرص التنمية بعد حل النزاع في تيغراي. وكان نصيب الفرد من الناتج الاجمالي قد تسارع منذ عام 2003م وارتفعت نسبة الاستثمارات الى 31.7% مقارنة بنسبة 22% في افريقيا جنوب الصحراء، في الفترة ما بين 2017م و2022م، وهو ما يجعل الاقتصاد الاثيوبي من أهم الاقتصاديات في افريقيا رغم أنه أقل نموا مقارنة بالاقتصادات الآسيوية الناشئة.

شكل 01: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اثيوبيا حتى 2021م بالدولار

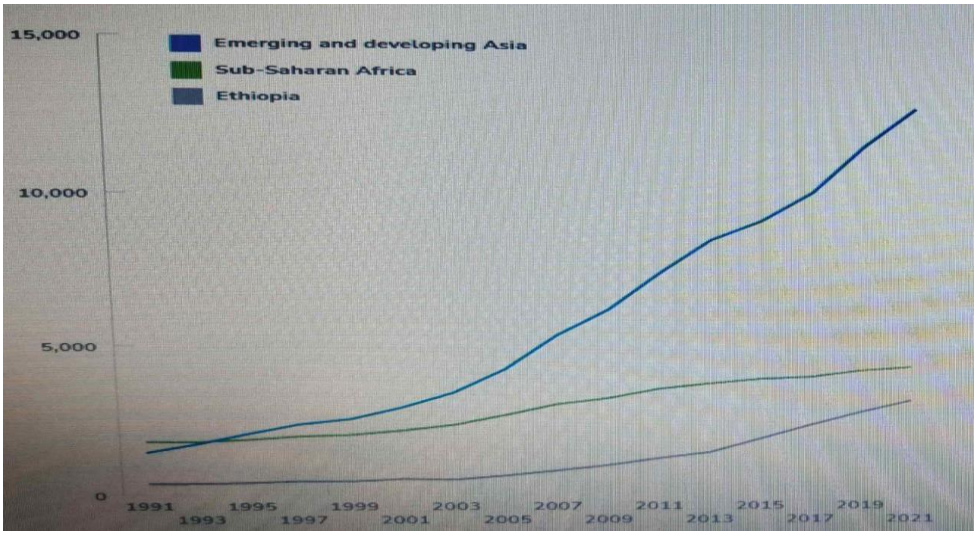

Source : UNDP, Ethiopia 2030: A Country Transformed?: Options for A Next Generation of Reforms, Working Paper Series, N°02, December 2022, p.01.

4.1.2 المحددات العسكرية

تلعب المحددات العسكرية دورا مهما في تشكيل السياسات الاثيوبية، حيث سيطرت النخب العسكرية لمدة طويلة على الحكم، كما يعد الجيش الاثيوبي السادس افريقيا من حيث عدد المجندين، وشهدت ميزانية الانفاق العسكري في اثيوبيا تزايدا خلال السنوات الماضية، حيث بلغ سنة 2015 ما يعادل 489 مليون دولار، ليقفز خلال عام 2016م إلى 537 مليون دولار، ثم إلى 545 مليون دولار عام 2019، لينخفض عام 2020م إلى 460 مليون، ويعود هذا إلى عاملين أولهما جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى إعادة ترتيب أولويات الحكومة، والتركيز على القطاعين الصحي والاجتماعي.

الشكل 02: الإنفاق العسكري لإثيوبيا من 2012 إلى 2020 (مليون دولار)

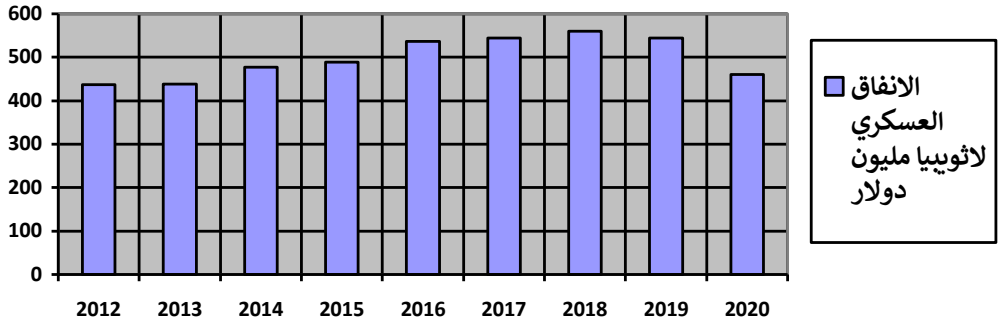

Source: Ethiopia military expenditure, trading economic, in: https://bit.ly/3S0qvUv , (14/09/2022).

5.1.2 المحددات السياسية

بالنسبة المحددات السياسية فيعتبر وصول أبي أحمد الى رئاسة الوزراء حدثا مهما، حيث تم انتخابه في أفريل 2018م، من طرف الممثلين البرلمانيين للجبهة الديموقراطية الثورية، ولم يكن انتخابه شعبيا، وبذلك انتهى حكم قيادة تيغراي.[9] وبهذا أصبح أول رئيس من عرقية الأورومو يتولى الحكم بعد حوالي ثلاثين سنة من حكم تيغراي. لكن مجيئه إلى الحكم حمل عدة تغيرات في سياسة إثيوبيا الداخلية والخارجية، حيث قام بإصلاحات سياسية واقتصادية، وتغيرت توجهات السياسة الخارجية الاثيوبية اتجاه دول الجوار

الإقليمي، خاصة وأنها كانت ترتبط معه بعلاقات نزاعية، ومشاكل حدودية وعرقية، من خلال باقتراح سياسة "صفر مشاكل مع دول الجوار".[10] وهو ما يجعل المحددات السياسية حاليا موجها مهما للسياسة الخارجية الاثيوبية بطريقة أكثر تعاونا مع الجوار الإقليمي.

كما يلعب الجيش دورا مهما في توجيه السياسة الداخلية الاثيوبية، خاصة وأن الانقلابات العسكرية كانت ميزة لنظام الحكم منذ الاستقلال، فالفصل بين اختصاص النخب المدنية والعسكرية أمر صعب في ظل رؤية الجيش للمصالح الوطنية بشكل يتعارض مع رؤية الحكومة المدنية. فغالبا ما كانت المؤسسة العسكرية تتدخل سياسيا حفاظا على هوية الأمة في ظل الانقسامات العرقية.[11] لكن حكومة أبي أحمد تحاول التركيز على الحكم المركزي الذي يقسم السلطات بين المدني والعسكري، المنطلق من المواطنة وليس من تقسيمات عرقية وقبلية داخل الجيش او الحكومة.[12]

2.2. النزاعات العرقية في إثيوبيا وتداعياتها على دول الجوار الإقليمي

تعد إثيوبيا من الدول متعددة العرقيات، حيث يتواجد بها حوالي 80 عرقية، موزعة عبر 10 أقاليم من بينها إقليم تيغراي،[13] الذي يضم ثالث أكبر العرقيات بعد الأورومو والأمهرة.

الخريطة 02: تقسيم أقاليم اثيوبيا

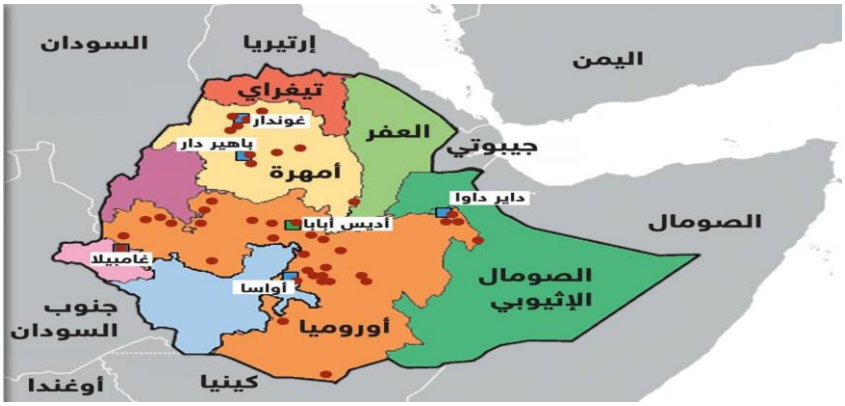

المصدر: رباب عزام، اثيوبيا من الداخل: هل تتفكك وريثة الحبشة إلى دويلات؟، السفير العربي، (2021/09/05)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3KJD8ke، (2022/09/03).

عادت أزمة النزاعات العرقية بعد قرار الحكومة تأجيل الانتخابات التشريعية من شهر أوت 2020م إلى جوان 2021م بسبب انتشار فيروس كوفيد 19، وهو الأمر الذي اعتبرته تيغراي تعديا على الدستور.[14]

قامت قيادة جبهة تحرير شعب تيغراي TPLF بانتخابات إقليمية في سبتمبر 2020م، لم تعترف بها الحكومة المركزية وصنفت قيادة تيغراي أنها غير شرعية.[15] بدأت بعدها الهجمات من طرف هذه الأخيرة التي اتهمتها الحكومة الإثيوبية بنشر العنف العرقي في أنحاء البلاد، وصنفتها حركة إرهابية في ماي 2021م، تَمّ بعدها إعلان الهدنة.[16]

وصفت الأمم المتحدة بأن النزاع في تيغراي يعد كارثة إنسانية كبيرة في إثيوبيا، حيث يعيش أكثر من 5.2 مليون شخص ظروفا إنسانية صعبة، وهو ما يمثل أكثر من 90% من عدد سكان الإقليم، منهم حوالي مليون شخص يعانون المجاعة.[17]

كانت الاشتباكات بداية شهر سبتمبر2022م ترتكز في المناطق الحدودية مع السودان، وهو ما يجعل المنطقة أكثر هشاشة وسهولة لانتقال الجماعات عبر الحدود في ظل الحرب القائمة في السودان، في المقابل شنّت قوة مشتركة من الجيشين الإثيوبي والإرتيري هجمات عسكرية في منطقة أدايباو، محاوِلة تطويق جبهة تيغراي.[18]

وبعد مسار طويل لهذا النزاع تم في نوفمبر 2022م توقيع اتفاق بريتوريا للسلام بين جبهة تيغراي والحكومة الاثيوبية، وتم طرح إمكانية تسوية أخرى مع جيش تحرير أورومو بوساطة أمريكية. وتقع هذه المنطقة جنوب إثيوبيا ضمن ولاية أوروميا أكبر الولايات الفدرالية.[19]

أدّت النزاعات الاثنية في إثيوبيا الى تداعيات كبيرة على المحيط الإقليمي، مع توزع العرقيات بين دول كثيرة ومشاكل الهجرة والنزوح. كما تشكّل توترات الحدود مع السودان أيضا أحد أخطر مخرجات هذا النزاع، حيث وفي ظل استمرار الخلاف بين إثيوبيا والسودان في منطقة الفشقة، وسهولة انتقال الجماعات المسلحة ضمن المهاجرين،

ونقل الأسلحة بعد الحرب الدائرة في السودان، أصبحت البيئة الأمنية في القرن الافريقي غير مستقرة.

إضافة إلى ذلك بقيت العلاقات الإثيوبية السودانية غير مستقرة بسبب نزاع تيغراي، في ظل اتهامات لتمويل الجبهة بالأسلحة من طرف السودان، وهو ما أحدث أزمة دبلوماسية بين البلدين، ليصبح النزاع في تيغراي بأبعاد إقليمية كبرى تتخطى الحدود. إضافة إلى تعبات الحرب في السودان على الأمن الاثيوبي.

في سياق آخر يشير التحالف الإثيوبي الإرتري في الحرب على تيغراي، إضافة إلى اجتماع ثلاثي سابق بين رؤساء كل من الصومال وارتريا ورئيس وزراء إثيوبيا عام 2021م، إلى إنشاء محور إقليمي جديد.[20] حيث وبعد نجاح إزالة سلاح تيغراي وحل الأزمة، ستتمكن إثيوبيا من قيادة الأمن الإقليمي في القرن الافريقي.

3.2 النزاعات الإقليمية: القوس الجغرافي غير المستقر لإثيوبيا

منذ نشأتها عانت إثيوبيا من تحديات أمنية فرضها عليها موقعها الجغرافي، وكان أول تحد هو الحرب الأهلية ثم انفصال اريتريا لتصبح دولة ذات سيادة، منذ ذلك الوقت تزايدت التوترات الحدودية بينهما، إلى غاية عام 1998م، عندما بدأت المعارك حول إقليم بادمي الحدودي، وكانت ارتيريا قد رفضت كل جهود الوساطة لحل النزاع بسبب تفوقها العسكري، لكن في فيفري 1999م، تمكّنت إثيوبيا من استرجاع الإقليم، تبعه هجوم إثيوبي آخر في ماي 2000م، تمكّنت من خلاله القوات الإثيوبية من التوغل في الأراضي الاريترية.[21]

واستمرت المعارك إلى غاية شهر ديسمبر 2000م بعدما تم عقد اتفاق سلام برعاية جزائرية، وقّعه كل من آسياس أفورقي رئيس اريتريا، ورئيس وزراء إثيوبيا ميلس زيناوي.[22] كان من بنود هذا الاتفاق انسحاب إثيوبيا من الأراضي الارتيرية التي تقدمت فيها، وترسيم الحدود بين البلدين، برعاية دولية وتشكيل قوة أممية من 4500 فردا مدنيا

وعسكريا تتواجد بمنطقة عازلة، تبعد ب 25 كلم عن الحدود الاثيوبية من داخل ارتيريا، ومع ذلك لم يتم ترسيم الحدود واقعيا، بسبب رفض الطرفين لإجراءات الترسيم.[23] وهو ما يهدّد بعودة النزاع.

كما يستمر التوتر الحدودي مع السودان في المناطق الغربية، حيث تمكّنت القوات السودانية من السيطرة على جبل قلع اللبان في منطقة الفشقة المتنازع عليها، بعد اتهامات لإثيوبيا بأنها أسرت وقتلت مواطنا و7 جنود سودانيين شهر جوان 2022م.[24] وتبقى مسألة ترسيم الحدود بين البلدين عالقة منذ توقيع اتفاقية عام 1902م، بين اثيوبيا والإدارة البريطانية المستعمر آنذاك للسودان. وجاء توقيعها في أديس ابابا بين إيطاليا بريطانيا واثيوبيا، لترسيم الحدود بين السودان إرتريا وإثيوبيا، ونصت الاتفاقية على أن الحدود بين إثيوبيا والسودان، تبدأ من خور أم الحجر الى قلابات والنيل الأزرق، ومن أنهار أكوبو الى ميليلي، ثم نحو تقاطع الدرجة السادسة من خط العرض الشمالي مع خط طول 35° شرقا.[25]

كما تشكل الحرب القائمة في السودان حاليا تهديدا أمنيا بالنسبة لإثيوبيا، التي تدخلت لعقد اتفاق أسمرة للسلام بعد أحداث 2018م بين القيادات المدنية والعسكرية في السودان، وعرضت وساطة بين المكونين العسكريين في الحرب التي بدأت شهر أفريل 2022م، والتي تدفع لزيادة عدد النازحين والهاربين والمهجرين عبر الحدود الاثيوبية السودانية.

إلى جانب النزاع مع اريتريا والسودان، انخرطت اثيوبيا في قضايا إقليمية أخرى، من بينها التنافس على مواقع استراتيجية في "أرض الصومال" صوماليلاند، أهمها ميناء "زيلع" القريب من مضيق باب المندب، الذي يوفر لإثيوبيا اطلالة بحرية مهمة، تتجنب بها تكاليف الموانئ الجيبوتية.[26] وكان الباحث الأمريكي بمعهد أمريكان انتربرايز American interprise مايكل روبين، والذي تربطه علاقات جيدة مع الحكومة في صوماليلاند، قد نشر مقالا يحذر فيه من رغبة إثيوبيا في الاستيلاء على هذا الميناء.

أما مع جيبوتي فلإثيوبيا مصلحة في الوصول الى ميناء جيبوتي الذي يوصلها الى البحر الأحمر وخليج عدن، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية التي تجعل اثيوبيا أهم مصدري الكهرباء والمنتجات الزراعية لجيبوتي.[27] من جهتها تبقى كينيا مرتبطة مع إثيوبيا بمصالح استراتيجية طويلة الأمد، تتضمن استيراد الحبوب ودخول شركات الاتصالات الاثيوبية لكينيا، تطوير ميناء لامو المطل على المحيط الهندي كمخرج جنوبي بحري لإثيوبيا.[28]

في المقابل تبقى علاقات اثيوبيا مع جنوب السودان مرهونة بعدم تطور علاقات الأخيرة مع مصر، خاصة أنها مهمة في الأمن الاثيوبي في منطقة غامبيلا المتاخمة للحدود مع جنوب السودان، وهو ما يفرض تعاونا أمنيا بين البلدين.[29]

يشكّل هذا القوس الجغرافي من النزاعات الحدودية عراقيل للسياسة الإثيوبية الجديدة، التي تركّز على الأبعاد الاقتصادية للنهضة والتحديث، حيث وفي ظل استمرار الاشتباكات الحدودية مع دول الجوار، وتوافد اللاجئين من وإلى إثيوبيا بين دول القرن الإفريقي وصولا إلى الساحل الافريقي وما يميزه من بيئة أمنية متوترة، تبقى التكاليف العسكرية لضمان أمن الحدود والاستقرار الداخلي مرتفعة بالنسبة لإثيوبيا، وهو ما يجعل انشغالها بهذه القضايا متغيرا مهما في توجهات سياستها الخارجية.

كما يفرض تدخل القوى الكبرى في القرن الافريقي على اثيوبيا محاولة إعادة التموقع، لتحسين فرصها في القيادة الإقليمية، فرغم التباعد بين اثيوبيا والقوى الغربية، والذي وقعت بعده اثيوبيا اتفاقية عسكرية مع روسيا عام 2021م، [30]أصبح من اللازم عليها اتباع شكل من التحوط الاستراتيجي الذي يتنوع فيه الشركاء. حيث تعد الصين الشريك الاقتصادي الأول لإثيوبيا لما لها من موقع جغرافي مهم، رغم عدم وجود اطلالة بحرية لها، لكنها دولة مهمة ضمن مبادرة الحزام والطريق، من جهة أخرى يأتي الحضور الصيني في جيبوتي من خلال قاعدتها العسكرية التي تم انشاؤها عام 2017م، ليكون أحد

مظاهر التنافس بين القوى الكبرى في القرن الافريقي، ما يتطلب زعامة إقليمية داخلية للمنطقة، لا يمكن لدولة أخرى غير اثيوبيا القيام بها.

كما تعززت مصالح روسيا الاستراتيجية في المنطقة بعد المساعدة العسكرية الروسية التي تلقاها الجيش الاثيوبي خلال حربه على تيغراي.[31] وأيضا بعد النزاع الأخير في السودان حيث تتواجد قوات فاغنر الروسية وتطمح روسيا للبدء في تشييد مشروع ميناء بورت سودان.

أما الولايات المتحدة فلها قواعد عسكرية في جيبوتي والصومال وهو ما يجعل وصول إثيوبيا إلى البحر الأحمر وخليج عدن، مرهونا بتحسين علاقاتها معها، في ظل تزايد التنافس الدولي على الممرات البحرية، وأهمية المنطقة التي تعد وصلا بين المحيط الهندي والبحر المتوسط.

إضافة الى التفاعل مع القضايا الإقليمية ضمن منظمة ايغاد (الهيئة الحكومية للتنمية) كمنظمة شبه إقليمية افريقية، التي تحوّلت من أهدافها التنموية الى أهداف أمنية خاصة بعد تدخلها في النزاع السوداني.

3. سدّ النهضة: محاولة إثيوبيا للتفوّق في ميزان القوة الافريقي

1.3 السياسات المائية الاثيوبية

يعدّ سد النهضة الإثيوبي العظيم أهم السياسات المائية التي اتخذتها إثيوبيا، والذي كان يسمى سابقا "سد الألفية"، ويقع على النيل الأزرق، ويبعد ب 20 كلم عن الحدود مع السودان. تبلغ سعة الخزان 74 مليار م3، تمكّن هذه السعة من توليد كهرباء بقدرة 6000 ميغا واط سنويا. وتعود فكرة تصميم السد إلى عام 1956م، أين بدأت الدراسات من طرف مكتب الاستصلاح الأمريكي USBR، لكن إنجازه تأخر إلى غاية 2011م.[32]

الخريطة 03: موقع سد النهضة بإثيوبيا

المصدر: سد النهضة: المحادثات تحرز تقدما وتحديد موعد للاتفاق الشامل، BBC News، (2022/01/16)، نقلا عن الموقع: https://bbc.in/3RxgVZ2، (2022/09/02).

ومن المتوقع أن يوفر المشروع تنمية اقتصادية كبيرة لإثيوبيا، وتقليل إمداداتها النفطية من الخارج، إضافة إلى تزويد عدد من الدول المجاورة بالطاقة الكهربائية.[33]حيث تعطي الحكومة الإثيوبية أولوية للطاقة الكهرومائية، كمورد مهم لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي بنسبة 11%سنويا.[34]

تظهر عدة عوامل تؤثر على سدّ النهضة من حيث الجغرافيا والجيولوجيا، من بينها أنه يقع في منطقة يختلف ويتغير فيها تساقط الأمطار، كما أنها عرضة للكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات، إضافة لزيادة معدلات التبخّر والتضاريس التي تتزايد فيها الصخور البازلتية سهلة التفتت، ما يؤدي إلى تراكم الطمي بالسد. لكن اختيار موقع السد كان لاعتبارات جيوسياسية، فالتدفق في المنطقة يكون مرتفعا، والاستفادة منه تكون أكبر بالنسبة لإثيوبيا.[35]

2.3 الخلفيات التاريخية لأزمة سدّ النهضة

يشكّل سدّ النهضة متغيرا مهما في فهم توجهات السياسة الخارجية الاثيوبية حاليا، حيث يشكل من جهة فرصة للتنمية الاقتصادية، والنهوض الزراعي، بينما تأتي التوترات مع كل

من مصر والسودان، وما يتبعه إنجاز السد من تهديدات لأمنهما المائي، كعقبات أمام فرص استفادة اثيوبيا منه.

يبلغ عدد دول حوض النيل 11 دولة، وينقسم النهر إلى رافدين رئيسيين، أولهما النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا، ويمر نحو السودان أين يلتقي الرافدان يتّجهان إلى مصر، والثاني النيل الأبيض الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا، التي تتقاسمها ثلاث دول أوغندا كينيا وتنزانيا.

تعود خلفيات الأزمة إلى وقت الاستعمار الأوروبي بالقارة الإفريقية، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات أدت إلى تقاسم حصص مياه النيل. كان أهمها اتفاقية عام 1959م، بين اثيوبيا السودان ومصر، وتبعا لهذه الاتفاقية تم تقاسم حصص نهر النيل البالغة 90 مليار م3، على أن تكون حصة مصر 55.5 مليار م^3، والسودان 18.5 مليار م^3، والباقي يتبخر.[36]

جاءت إتفاقية عنتيبي عام 2010م، التي وقّعتها إثيوبيا إلى جانب 5 دول من دول منبع النيل تنزانيا أوغندا بورندي كينيا رواندي، لتلغي الحصص التاريخية لكل من مصر والسودان، والتي ضمنتها اتفاقيتا عامي 1929م و1959م، ورغم أنّهما رفضتا هذه الاتفاقية، لكن إعلان اثيوبيا عن بدء تشييد سد النهضة عام 2011م، دفع بكل من مصر والسودان إلى توقيع اتفاق المبادئ عام 2015م، الذي يشكل اطارا للتعاون والنقاش، حول قواعد ملء السد بين الدول الثلاث، والذي أعطى مكاسب لأثيوبيا استغلتها لإكمال المشروع.

3.3. تأثير سدّ النهضة على دول عبور ومصب نهر النيل

بدأت عملية الملء الأول للسد عام 2020م، ثم الملء الثاني في جويلية 2021م، دون مراعاة الملء التدريجي خلال مواسم تساقط الأمطار بما لا يضر بحصص ممصر والسودان. تواصلت بذلك المفاوضات بين الأطراف الثلاث، والتي دعت فيها مصر

والسودان إلى وساطة رباعية دولية، بينما رفضت إثيوبيا أي تدخل إلاّ من طرف الاتحاد الإفريقي. ثم أعلنت في 12 أوت 2022م، عن انتهاء عملية الملء الثالث لسدّ النهضة، وأصبح مخزونه 22 مليار م^3، أي قرابة الثلث من الملء النهائي الذي يصل إلى 74 مليار م^3.

وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على السودان، بزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، وقلة خصوبة الأراضي، مع أن بعض الأطراف في السودان تعتبر أن السد يحميها من الفيضانات التي تشهدها البلاد، لكن الملء خارج مواسم تساقط الأمطار، وبطريقة متسارعة سينقص من حصتها المائية من نهر النيل.

4.تأثير التوترات الأمنية الداخلية والإقليمية على مشروع سد النهضة

أدّت الحرب في تيغراي إلى ثقل كبير في الميزانية الإثيوبية، حيث صرح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريتش، أن النزاع في تيغراي كلّف حوالي مليار دولار لإثيوبيا إلى غاية شهر أوت 2021م، وشكلت ميزانية التجهيزات العسكرية فقط حوالي 460 مليون دولار عام 2020م.[37] وهو الأمر الذي يجعل من هذه التكاليف باهظة على أشغال انجاز سد النهضة، الذي يحتاج إلى ميزانية أكبر.

فالملء الثالث لسد النهضة، يجعل من المفاوضات مع مصر والسودان تتأخر أكثر، ويظهر في الخطاب الرسمي الإثيوبي منذ عودة النزاع في تيغراي، تشدد أكبر اتجاه موقفها من مشروع السد، وتقلصٌ لفرص عقد مفاوضات قريبا.[38]

كل هذه القضايا الأمنية لها امتدادات في القرن الإفريقي، أين تشكّل المنطقة ساحة تنافس بين القوى الكبرى. إضافة لتواصل أزمة سد النهضة والتصرف الأحادي الإثيوبي، تتطلب تدخلات دولية، سواء من أجل الوساطة في المفاوضات، أو المساعدات العسكرية والأمنية، أو حتى الاقتصادية التي تحاول الصين استعمالها كورقة لدخول الأسواق في

المنطقة. خاصة وأن القرن الإفريقي منطقة عبور تجاري وطاقوي، تلتقي فيه مصالح القوى الكبرى، التي لها قواعد عسكرية بجيبوتي والصومال.

ترتبط التحديات الداخلية التي تواجه اثيوبيا بمجموعة من القضايا، من أهمها كيفية الانتقال المرن من نظام استبدادي عسكري إلى نظام ديموقراطي تعددي، إضافة إلى تقليل تدخل الدولة في السياسات الاقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص، ومواجهة آثار التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، ومواجهة التغير الديموغرافي الذي يفرض تغيرات هيكلية في الأنظمة الاجتماعية والمعيشية. [39] ويمكن أن تستفيد من انضمامها إلى البريكس في خلق مشاريع تنموية تمكنها من أن تكون قوة اقتصادية لها ثقلها في افريقيا.

5.خاتمة

حاولت إثيوبيا منذ مجيء أبي أحمد عام 2018م، إعادة ضبط علاقاتها الإقليمية في القوس الجغرافي الذي ترسمه التوترات والنزاعات الحدودية، مستغلة بذلك الانطلاق في عمليات التحديث الاقتصادي، وتوظيف نهر النيل لتشييد سد النهضة، لكن هذه الطموحات اصطدمت بنزاعات عرقية داخلية متجددة، وبتوترات حدودية مع الجوار الإقليمي، وبعد تحليل إشكالية الدراسة المرتبطة بمدى قدرة إثيوبيا على لعب دور مهم في توازنات القوة الإفريقية، والموازنة بين تحديات الاستقرار الأمني والسياسي، ومكاسب سد النهضة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنطلق إثيوبيا من مقاربة أمنية مهمة لتقليص العداء الإقليمي مع دول الجوار، وهو مؤشر على تغير في السياسة الخارجية الإثيوبية، حيث بدأت بإصلاح علاقاتها مع ارتيريا، وهو الأمر الذي يُخضِع ميزان القوة الافريقية لتكتّل مهم في القرن الافريقي.
- تتطلب الترتيبات الأمنية في القرن الإفريقي مشاركة أوسع لإثيوبيا في ضبط الأمن والاستقرار، خاصة وأنها كانت مصدرا لانتقال التهديدات الأمنية غير التقليدية كالجماعات الإرهابية، اللجوء والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، إضافة إلى

القوس الجغرافي المضطرب الذي فرض تحديا أمنيا جديدا بعد النزاع السوداني شهر أفريل 2023م.

- يعدّ سد النهضة مكسبا مهما لإثيوبيا، ولنموها الاقتصادي، لكن البيئة الأمنية الداخلية والإقليمية، قد تؤثر على استقرار المنشآت به وتكاليف استمرار المشروع لغاية الملء النهائي، رغم أنها تعجّل بعملية الملء الرابع للسد بينما تستمر المعارك في السودان وهو ما يبدو استغلالا لانصراف الرأي العام نحو هذا النزاع.
- تحاول اثيوبيا الحفاظ على قوتها التفاوضية كدولة منبع لنهر النيل، وهو ما يعطيها تفوّقا في ظل عدم قدرة مصر والسودان على استصدار قرار من مجلس الأمن.
- إن إعادة التموقع في المحاور الدولية، يوفر لإثيوبيا موقعا مهما في ظل تنافس القوى الكبرى على القرن الإفريقي، وهو ما يدفع بها للتعاون الاقتصادي مع الصين، دون إهمال الدور العسكري المتزايد للولايات المتحدة، التي ورغم انشغالها بحرب أوكرانيا، لكن تواجدها البحري والدبلوماسي مستمر في منطقة القرن الإفريقي. كما أن فرص القيادة الإقليمية لإثيوبيا مرهونة باستغلال نجاح تسوية ملف تيغراي، والوساطة في النزاع السوداني.
- سيلعب انضمام اثيوبيا للبريكس دورا في تعزيز حضورها كقوة إقليمية مهمة في القرن الافريقي، ومعبرا تجاريا واقتصاديا نحو وسط القارة وجنوبها، وهي فرصة أخرى لتوظيف امكانياتها الاقتصادية والبشرية في مشاريع الشراكة والتنمية مع باقي الأعضاء في البريكس، واستغلال موقعها بالقرب من البحر الأحمر لزيادة ثقلها السياسي والاستراتيجي في افريقيا.

6. الهوامش والمراجع

[1] اثيوبيا، إحصائيات البنك الدولي، (2018)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3qxEQfz، (06 سبتمبر 2022).

[2] UNDP, Ethiopia 2030: A Country Transformed?: Options for A Next Generation of Reforms, Working Paper Series, N°02, (December 2022), p.i.

[3] Bertelsmann Stiftung, BTI 2022 country report, Ethiopia, p03.

[4] Makeda Fikremariam, Ethiopia: A Rising regional power**?**, James Madison University, Senior Honors Projects, (2020), p.43.

[5] Yohannes Ayele, Sherillyn Raga, Ethiopia: macroeconomic and trade profile: Opportunities and challenges towards implementation of the AfCFTA, ODI Policy brief, February 2023, p.03.

[6]African development Bank group, Ethiopia economic outlook, in: https://bit.ly/3cQdhdY, (07-09-2022).

[7] Idem.

[8] Yohannes Ayele, Sherillyn Raga, op.cit, p.04.

[9] Bertelsmann Stiftung, op.cit, p04.

[10] الشافعي ابتدون، إثيوبيا: المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الإفريقي، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (جويلية 2018)، ص04.

[11] مدوخ عجمي العتيبي، تطور العلاقات المدنية العسكرية في إثيوبيا، "سياسات عربية"، العدد 56، المجلد 10، (ماي 2022)، ص.35.

[12] المكان نفسه.

[13] عبد المنعم الفكي، اثيوبيا وإقليم تيغراي: القصة الكاملة من الحكم للصراع المسلح، الجزيرة،(10 نوفمبر 2020)، نقلا عن الموقع، https://bit.ly/3B8fP0l، (03 سبتمبر 2020).

[14] Bertelsmann Stiftung, op.cit, p04.

[15] Idem.

[16] Lauren Ploch Blanchard, Ethiopia's Transition and the Tigray Conflict, congressional research service, CRS report, (September 2021), p05.

[17] Ibid, p01.

[18] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، انهيار الهدنة: سيناريوهات الصراع الاثيوبي بعد تجدد المعارك مع تيغراي، (07 سبتمبر 2022)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3S35Izz، (12 سبتمبر2022).

[19] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تقديرات المستقبل، اتفاق سلام جديد: هل تكرر الحكومة الاثيوبية سيناريو جبهة تيغراي مع جيش أوروموا، العدد 1793، (أفريل 2023)، ص.01.

[20] عباس محمد صالح عباس، النزاع في إقليم تيغراي: النتائج والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، ورقة تحليلية، (جويلية 2021)، ص08.

[21] Sarbo Dima noggo, the Eritrea-Ethiopia conflict: domestic and regional ramifications and the role of the international community, university of oxford, GEG working paper, N°79, 2013, p06.

[22] الشافعي ابتدون، مرجع سابق، ص05.

[23] Sarbo Dima noggo, op.cit, p. p 06, 07.

[24] مركز انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، حدود التصعيد: ما احتمالات اندلاع حرب بين اثيوبيا والسودان، العدد 29، (جوان 2022)، ص01.

[25] The frontiers between the Soudan Ethiopia and Eritrea, article I, Treaty series 1902, N°16, between United Kingdom and Ethiopia, and between the United Kingdom, Italia and Ethiopia, Adis Ababa, (October 28), 1902, p02.

[26] أطماع أبي أحمد في صوماليلاند تغطي التوترات في القرن الإفريقي، صحيفة العرب، (07 جانفي 2022)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3Qi7LhZ، (05 سبتمبر2022).

[27] Rift valerry institute, peace research facility, Understanding Ethiopia's Regional Security and Foreign Policy After 2018, BRIEFING PAPER, (December 2022), p.07.

[28] Ibid, p.10.

[29] Ibid, p.11.

[30] عبد القادر محمد علي، عسكرة القوى الكبرى لمصالحها في القرن الافريقي في فجر الحرب الباردة الثانية، مركز الجزيرة للدراسات، (24 أوت 2022)، نقلا عن الموقع:https://bit.ly/3Nxew1P ، (30 أفريل2023).

[31] المكان نفسه.

[32] باكيناز عبد العظيم زيدان، تقرير حول سدّ النهضة الإثيوبي العظيم: بين الصراعات والتداعيات، كلية الهندسة، جامعة طنطا، (سبتمبر 2019)، ص02.

[33] Jiregna Tadese, The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD): Diplomatic War between Ethiopia and Egypt, university of applied sciences, seminar paper, (Berlin, 2020), p03.

[34] Meron Teferi Taye and others, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Source of Cooperation or Contention, Journal of Water Resources Planning and Management ·(July 2016), p01.

[35] مصطفى عبد الكريم مجيد، مشروع سد النهضة وتأثيره في العلاقات المصرية الاثيوبية، مجلة العلوم السياسية، العدد 62، (2021)، ص، ص 453، 454.

[36] باكيناز عبد العظيم زيدان، مرجع سابق، ص03.

[37] سمر الباجوري، كيف تؤثر حرب تيغراي على الاقتصاد الاثيوبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (08 ديسمبر 2021)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3QEaCSI، (09 سبتمبر2022).

[38] حمدي عبد الرحمن، مخاطر التمدد: حرب التيغراي الثانية ومأزق الوساطة غير المقبولة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (16 نوفمبر2022)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3LjMpji، (16سبتمبر2022).

[39] UNDP, op.cit, p.ii.